الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلمة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي في افتتاح الندوة الوطنية للجامعات بجامعة "حمة لخضر"

الوادي 31 مارس 2022

كلمة السيّد وزير العليم العالي والبحث العلمي
في افتتاح الندوة الوطنية للجامعات
الخميس 31 مارس 2022

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

اسمحوا لي أن أحييكم وأن أرحب بكم جميعا، في رحاب الندوة الوطنية للجامعات، والتي تحتضنها، هذه المرة، جامعة "الشهيد حمه لخضر" بولاية الوادي بالنسبة للمؤسسات الجامعية لشرق البلاد، وعن طريق التحاضر المرئي بالنسبة للوسط والغرب.

وأتقدّم بالشكر للسيد مدير الجامعة، على حفاوة الاستقبال وحسن التنظيم، ومن خلاله إلى كل مسيري وأساتذة وعمال الجامعة.

كما أشكر السيد الوالي والوفد المرافق له، على حسن الاستقبال الذي خصنا به وعلى حضوره معنا في افتتاح هذه الندوة.

نلتقي اليوم، ضمن فعاليات الندوة الوطنية للجامعات، والتي خصصناها هذه المرة، لإجراء التقييمات المرحلية، والوقوف على مدى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه خلال الندوة السابقة، وذلك بعد انقضاء حوالي ثلاثة أشهر من انعقادها.

تلتئم هذه الندوة بعد انعقاد الندوات الجهوية للجامعات، بكل من جامعة قسنطينة1 "الإخوة منتوري"، وجامعة وهران2 "محمد بن أحمد"، وجامعة المدية "يحي فارس"، والتي شكلت فضاء لتقييم ودراسة ومناقشة أحكام المنشور المتعلق بتوجيه حاملي شهادة البكالوريا 2022، والبحث في المؤشرات والأهداف القطاعية الكبرى المدرجة في مخطط عمل القطاع (2021-2024) وربطها بالتصور الميزانياتي الجديد، إضافة إلى تقييم تحضيرات الدخول الجامعي المقبل 2022-2023، على المستويين البيداغوجي والخدماتي.

وسيتم، خلال هذه الندوة، تقديم عروض تقييمية للنشاطات البيداغوجية والخدماتية، للسداسي الأول من السنة الجامعية 2021-2022، وتحليل سير ونتائج المسابقات المختلفة، إضافة إلى التطرق إلى نشاطات البحث العلمي الأساسية، والتي هي قيد الإنجاز، وكذا عرض الوضعية الآنية للخدمات الجامعية.

السيدات والسادة،

إن تحقيق الأهداف التي سطرها القطاع يبقى خاضعا لتحسين نوعية التكوين وجودة التعليم، والارتقاء بمستوى البحث، ليستجيب لمتطلبات مجتمع المعلومات والاقتصاد المبني على المعرفة.

كما يتطلب تحقيق هذه الأهداف، حشد طاقاتنا وقدراتنا الجماعية، في إطار اعتماد مقاربة تشاركية في الإدارة والتسيير، تقوم على تفعيل مفاهيم الشفافية والمساءلة، وتجسيدها عملا وسلوكا، وتطوير أساليب الاتصال والتواصل على مستوى مختلف المستويات السلمية، بين مكونات الاسرة الجامعية، والعمل على إرساء ثقافة التقييم الذاتي لدى مسؤولي المؤسسات الجامعية والبحثية والخدماتية، من أجل رصد الإنجازات وتثمينها، وحصر الانشغالات والصعوبات، والسعي للتكفل بها في آنها، تفاديا للتعقيدات والتصعيدات التي يمكن أن تنجر عنها.

إن هدف هذه التقييمات المستمرة التي يعتمدها القطاع، كمحطة أولية، للنشاطات البيداغوجية والخدماتية للمؤسسات الجامعية، هو تمكين الجامعة الجزائرية من الارتقاء بأدائها، تكوينا وبحثا وخدمة مجتمعية.

لقد أظهر التقييم المرحلي للسداسي الأول من السنة الجامعية 2021-2022، الذي قامت به الندوات الجهوية للجامعات، وكذا مختلف التقييمات الأخرى، ما يلي:

بخصوص تقييم النشاطات البيداغوجية:

أنهت المؤسسات الجامعية كل الأنشطة والأعباء البيداغوجية المتعلقة بالسداسي الأول، بما فيها الامتحانات، وانطلقت الدراسة بكل المؤسسات الجامعية بعنوان السداسي الثاني.

وسيقدم رؤساء الندوات الجهوية للجامعات، خلال هذه الندوة، عروضا مفصلة وتقييمية للنشاطات البيداغوجية التي ميزت السداسي الأول من الدراسة.

بخصوص تقييم الجانب الخدماتي:

يسعى القطاع باستمرار لتحسين نوعية الخدمات الجامعية مـن
خلال انجاز مشاريع ذات الصلة، ويحرص حاليا على الوقوف على مدى جاهزية بعض المشاريع لاستلامها قبل الدخول الجامعي المقبل.

وقد قام القطاع، في إطار تحسين الخدمات الجامعية، بتوزيع خمسة وسبعون (75) سيّارة إسعاف، مما سيدعّم الحظيرة الوطنية التي يمتلكها الديوان الوطني للخدمات الجامعية من سيارات الإسعاف، ويحسن الخدمات الصحية للطلبة.

غير أن التقارير التي تردنا إلى الوزارة أظهرت بعض الاختلالات والنقائص في هذا المجال. على غرار تسجيل:

- نقص في التنسيق بين مديري الخدمات الجامعية ومديري الاقامات الجامعية ببعض الولايات،
- التقصير المسجل في مجال الأمن داخل الإقامات، وحتى غياب التواصل بين عمال الأمن داخل نفس الاقامة،
- اختلالات في مجال تسيير المنح الجامعية،
- مشاكل متعلقة بنوعية الوجبات المقدمة للطلبة داخل الاقامات.

وبخصوص الأمن داخل الحرم الجامعي، فإن القطاع يسعى وبكل الإمكانيات المتاحة إلى توفير الأمن داخل المؤسسات التعليمية والخدماتية. وقد نظم يوم السبت 26 مارس 2022، يوما دراسيا، شارك فيه جميع الفاعلين من مسيرين وشركاء اجتماعيين، بغية إعداد خارطة طريق للارتقاء بخدمة الأمن داخل الجامعات وكذا الاقامات الجامعية.

كما أننا سمحنا للنقابات النشطة بالقطاع لتنظيم لقاءات تخص الأمن بالمؤسسات الجامعية والإقامات.

بخصوص تقييم عملية التكوين في الدكتوراه:

تم تنظيم مسابقات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث (الدكتوراه) والتكوين الإقامي في العلوم الطبية، باحترام البروتوكول الصحي، حيث جرت مسابقة التكوين الإقامي يومي 19 و22 فيفري 2022، والتي خصص لها 2877 منصب (2530 للطب، و 234 للصيدلة، 113 لطب الأسنان)، كما تمّ فتح 286 منصب لفائدة أطباء الجنوب.

كما جرت مسابقات الطور الثالث (الدكتوراه) بمختلف المؤسسات الجامعية في الفترة من 24 فيفري 2022 إلى غاية 20 مارس 2022. وقد ترشّح لهذه المسابقات نحو 520 ألف مترشح، وتم قبول حوالي 462 ألف مترشح لاجتياز المسابقات، بعد دراسة الطعون، بينما لم تتجاوز نسبة الحضور 30% على

المستوى الوطني من مجموع الترشحات المقبولة. وعلينا دراسة ظاهرة الغيابات المعتبرة في هذه المسابقات، والخروج باقتراحات يعمل بها مستقبلا.

علما أنه قد تم تأهيل 82 مؤسسة جامعية مُوزّعة على كامل التراب الوطني، تضمّ 768 عرض تكوين مؤهل اي بمجموع 5666 مقعد بيداغوجي، خصص منها لشعب العلوم والتكنولوجيا 2835 مقعد بيداغوجي، وخصص لشعب العلوم الإنسانية والاجتماعية 2831 مقعد بيداغوجي.
وقد تم، ولأول مرة، إعتماد تقنية التشفير الرقمي لأوراق الأجوبة في كل الامتحانات عبر التراب الوطني. وقد جرت هذه المسابقات في ظروف حسنة. كما حقق تنظيم هذه المسابقات مبدأي الشفافية والإنصاف.

بخصوص مخطط عمل القطاع والمقاربة الميزانياتية الجديدة:
لقد شرع القطاع في إعداد التصور الجديد للميزانية، التي تضمن الانتقال من التسيير الاداري إلى التسيير بالأهداف، القائم على النتائج وذلك في إطار تحسين الحوكمة بالمؤسسات الجامعية.
وأشير هنا، إلى أنه قد تم اعتماد أغلب النصوص التطبيقية التي يحتويها القانون العضوي المالي الجديد، الذي سيبدأ في السريان ابتداء من الفاتح جانفي 2023. وقد خصّت الحكومة خمس (05) وزارات نموذجية من أجل تطبيق هذا القانون، من بينهم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، الذي خصّص له أربعة (04) برامج هي:

- التكوين والتعليم العالي،
- البحث العلمي والتطوير التكنولوجي،
- الحياة الطلابية والخدمات الجامعية،
- الادارة العامة والحوكمة.

وقد قامت الوزارة بانتقاء ست (06) جامعات، من الجهات الثلاث من الوطن، من أجل وضع حيز التنفيذ هذا القانون، وهي:
جامعة سطيف1 "فرحات عباس"، جامعة الوادي "حمه لخضر"، جامعة الجزائر1 "بن يوسف بن خدة"، جامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران "محمد بوضياف"، جامعة وهران2 "محمد بن أحمد"، وجامعة تلمسان "أبي بكر بلقايد".
وتعكف الوزارة حاليا، على إعداد جهاز للمرافقة، والذي سيتم تنصيبه على المستويين الوطني والمحلي، لضمان تكوين الموارد البشرية المعنية بتنفيذ برامج هذا القانون الجديد.

في مجال انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي:
بالإضافة إلى الاتفاقيات العديدة التي أبرمها القطاع مع مختلف القطاعات، فقد تم التوقيع على اتفاقية إطار بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية، يوم 6 مارس 2022، والتي تهدف إلى إنجاز أعمال مشتركة في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، من خلال تشجيع إنشاء كيانات بحث مشتركة، للقيام بمشاريع بحثية تنموية في مجالات الصيد البحري وتربية المائيات، وكذا إنشاء شبكات موضوعاتية للمهارات العلمية، من أجل تعزيز الترابط بين مختلف الجهات الفاعلة وتثمين معارفهم، في مجال الصيد البحري وتربية المائيات.

بخصوص التعاون الدولي: فقد تم:

- استقبال عدد من سفرائنا في عدد من دول العالم، على غرار قطر وكندا، وإيطاليا، وبريطانيا، وأندونيسيا، والمملكة العربية السعودية لاطلاعهم على التصوّر الجديد للتعاون والشراكة مع المؤسسات العلمية والبحثية والأكاديمية الأجنبية.

- انعقاد المؤتمر الثامن عشر (18) للوزراء المسؤولين عن التّعليم العالي في الوطن العربي يوم 28 ديسمبر 2021، والذي خلص إلى عدد معتبر من التوصيات منها: تشجيع البحث العلمي بين الجامعات العربية، والتركيز على البحوث التطبيقية، وتشجيع نشرها وإتاحتها، ودعم المشروعات النوعية الكبرى.

وقد تمّ على هامش هذا المؤتمر استقبال عدد من وزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، لكل من دولة قطر، وتونس، والعراق، وموريتانيا، وفلسطين، كما تم استقبال السيد المدير العام للمنظمة العربية للتّربية والثّقافة والعلوم (الألكسو)، وذلك لبحث سبل تعزيز الشراكة وتوسيع آفاق التعاون والتبادل في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي، وهو ما جرى القيام به كذلك مع عدد من سفراء بعض الدول في الجزائر.

- التوقيع على اتفاقيتين حكوميتين دوليتين في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي للجمهورية الاسلامية الموريتانية، على إثر زيارة الرئيس الموريتاني للجزائر يومي 27 و 28 ديسمبر 2021،
- إمضاء اتفاقية تعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ونظيرتها القطرية خلال الزيارة الرئاسية الأخيرة لدولة قطر، والتي تضمنت ثلاث آليات لتجسيد التعاون بين البلدين في مجالات التعاون بين جامعات البلدين، والتعاون في مجال البحث العلمي وخاصة من خلال إعداد مشاريع بحث مشتركة أمام الهيئات الدولية في مجالي العلوم والتكنولوجيا، وتشجيع تبادل الباحثين وإعداد برامج بيداغوجية مشتركة في تخصصات دقيقة تكوّن لمهن المستقبلية.
- القيام بزيارة تعاون للجمهورية التونسية، في الفترة من 20 إلى 22 مارس 2022، وتم خلال هذه الزيارة، تأكيدا من الطرفان على مبدأ الامتياز والتكامل، إطلاق 25 مشروعا بحثيا و06 مخابر مشتركة للامتياز، وكذا الإمضاء على اتفاقية شراكة وتعاون بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي للبلدين، بإعادة بعث التعاون بين الجامعات الجزائرية والتونسية الحدودية "5+5"، وهي عن الجانب الجزائري جامعات عنابة، وتبسة، وسوق أهراس، والوادي، الطارف، وعن الجانب التونسي جامعات كل من جندوبة، وقابس، وصفاقص، والقيروان، وقفصة.

كما تم إمضاء اتفاقية تعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو). والتي تُعد الإطار الأمثل لتحسين مستوى مشاركة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، بكفاءاتها العلمية، ضمن تنفيذ برامج ومشروعات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، وتوفير فرص تبادل الخبرات والمعلومات، في المجالات العلمية ذات الأولوية المشتركة. كما تُعد هذه الاتفاقية فرصة للانتفاع بالخبرات التي تحوز عليها منظمة الألكسو، في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، على غرار الحوكمة، وضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وتشغيلية حاملي الشهادات، وسبل ترقية العلاقة بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية.

وبخصوص آفاق انفتاح القطاع على المحيط الدولي، وتعزيز التعاون والتبادل مستقبلا فإن القطاع سيقوم بما يلي:

- يتوقع إمضاء مذكرة تفاهم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية. وذلك على هامش المنتدى

العالمي للتربية، الذي سينعقد بلندن في الفَتْرة 24 إلى 26 ماي 2022. بهدف عرض التجارب التي اعتمدتها مختلف المنظومات التربوية الوطنية استجابة لمتطلبات جائحة كوفيد-19.

- ويُتوقع تنظيم ندوة جزائرية-مصرية مرة كل سنتين، في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، تجسيدا لمخرجات زيارة السيد رئيس الجمهورية الجزائري إلى مصر، والتي ستسمح للطرفين بالبحث في المواضيع الكبرى التي تهم التعاون الجزائري – المصري في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وعلاقته بالمجال الاجتماعي والاقتصادي.
- كما يتوقع إعداد برنامج تنفيذي للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي متعدد السنوات بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي لكل من الجزائر ومصر.
- وسيتم إضفاء رؤية مستقبلية جديدة للتعاون الجزائري الفرنسي، من خلال التوقيع على اتفاقيتين بين الجزائر وفرنسا، في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، كما يتوقع إبرام اتفاق تعاون علمي بين المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالجزائر، والمركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا.
- بعث مشاريع التوأمة بين الجامعات الجزائرية والإيطالية بعد انعقاد الاجتماع الرابع رفيع المستوى الجزائري–الإيطالي المزمع عقده مستقبلا في الجزائر، وذلك من خلال التوقيع على البروتوكول التنفيذي، متعدد السنوات، والمتعلق بالتعاون العلمي والتكنولوجي بين البلدين.
- تعزيز التعاون الثنائي في مجالات التعليم والتكوين والبحث العلمي، من خلال التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للجزائر وكل من: الكويت، والإمارات، ولبنان، وفلسطين، وإثيوبيا، وبانغلادش، وأندونيسيا، وتانزانيا، والسنغال.

السيدات والسادة،

إن مخطط عمل القطاع الحالي، والمحدد في برنامج عمل الحكومة، يهدف إلى جعل مؤسساتنا الجامعية تواكب المعايير الدولية، وتحقق الانتقال النوعي المتعدّد الأبعاد، سواء في مجال التعليم والتكوين، أو في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، أو في مجال التفتّح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي، أو من حيث الحوكمة الجامعية.

لقد شهد القطاع، منذ انعقاد الندوة الوطنية للجامعات بتاريخ 16 ديسمبر 2021، على إعداد جملة من مشاريع نصوص، التي تم وضع البعض منها على مستوى الحكومة، والبعض الآخر هو في طور الانتهاء، والتي سيبدأ تاريخ سريان تطبيقها بدء من الدخول الجامعي المقبل، تنفيذا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، التي أسداها في مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 19 ديسمبر 2021.

ونذكر من بين هذه النصوص، على سبيل المثال لا الحصر:

- المرسوم التنفيذي الذي يحدّد نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس، وشهادة الماستر، وشهادة الدكتوراه، الذي عرض على اجتماع الحكومة بتاريخ 23 مارس 2022.
- مرسوم تنفيذي يخص الحركية العلمية الوطنية،
- مرسوم تنفيذي يعدل القانون الأساسي الذي يحكم مجلس الآداب والأخلاقيات الجامعية.

إضافة إلى إعداد مشاريع نصوص تنظيمية تطبيقية للقانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي متعلّقة بـ:

- مرسوم تنفيذي يتعلق بتنظيم الأطروحة في المؤسسة،
- مرسوم تنفيذي يتعلق باستحداث كيانات للبحث بالمؤسسات الاقتصادية،
- مرسوم تنفيذي يتعلق بتمويل البحث بالمؤسسات الاقتصادية،

- مرسوم تنفيذي يحدّد انواع التحفيزات المقدّمة للباحثين المتميزين لتشجيع الإنتاج العلمي والأكاديمي،
- مرسوم تنفيذي يتعلّق بتكييف وتسهيل إجراء صفقات اقتناء المواد الكيميائية.
- المنشور المتعلق بتوجيه حاملي شهادة البكالوريا لدورة 2022.

وكذا القيام بنشاطات أخرى نذكر منها:

- عقد عدة لقاءات مع الشركاء الاجتماعيين من نقابات الأساتذة والعمال والجمعيات الطلابية، في إطار المقاربة التشاركية والتشاورية والتواصلية والتقييمية، التي تعتمدها الوزارة بغية الإصغاء والاستماع المستمر لانشغالات ومشاكل واهتمامات ومطالب الأسرة الجامعية، وضمان، قدر الامكان، التكفل الجيد بها.
- تنصيب اللجنة المشتركة من أجل مراجعة القوانين الأساسية الخاصة بالأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين،
- الاعلان عن نتائج الدورة الأولى من مشاريع البرامج الوطنية للبحث(PNR)، بتاريخ 1 مارس 2022، والتي أسفرت عن قبول 124 مشروع بحث، موزعة كالتالي:
  - 24 مشروعا في مجال الأمن الطاقوي،
  - 50 مشروعا في مجال صحة المواطن،
  - 50 مشروعا في مجال الأمن الغذائي.

كما تم الإعلان عن الدعوة الثانية لاقتراح مشاريع البرامج الوطنية للبحث (PNR) لسنة 2022 والتي سينتقى منها 150 مشروع بحث في المجالات المذكورة آنفا. وأدعو مرة أخرى الأساتذة الباحثين والباحثين عبر مؤسساتنا التعليمية والبحثية لتقديم مشاريع بحث في المجالات الثلاث في إطار هذه الدعوة.

السيدات والسادة،

إن إنجاح الدخول الجامعي المقبل 2022-2023، هو تحدّ سنوي لابدّ من الاستعداد والتحضير الجيد لإنجاحه، ويتحقق ذلك، بالتخطيط المسبق له على المستوى البيداغوجي والخدماتي.

أود أن أشير هنا، إلى أن الدراسات الاستشرافية القائمة على الفرضيات، التي يقوم بها القطاع سنويا، تشير إلى جاهزية القطاع لتوفير مقعد بيداغوجي لجميع الناجحين في البكالوريا 2022، بكل أريحية، شرط أن تتسم عملية استغلال وتسيير جميع المرافق البيداغوجية بالعقلانية والتشاركية وترشيد النفقات، مع الاستغلال الكلي للزمن البيداغوجي على مستوى جميع المؤسسات الجامعية، بما فيها استغلال يوم السبت للدراسة.

أما بخصوص تنظيم عملية التسجيلات والتوجيه لحاملي شهادة البكالوريا 2022:

لقد تم اعتماد هذه السنة، نفس الاجراءات تقريبا، التي تم اعتمادها السنة الجامعية الفارطة، في إعداد المنشور الوزاري المتعلق بتوجيه حاملي شهادة البكالوريا 2022، خاصة فيما يتعلق باعتماد المعدل الموزون، مع توسيع هذا القرار ليشمل المدرستين العليتين في الرياضيات وفي الذكاء الاصطناعي بسيدي عبد الله بالجزائر العاصمة.

كما تضمن المنشور الوزاري الحالي تنظيمات أخرى جديدة تتعلق بخلق منافذ جامعية جديدة للناجحين في البكالوريا شعبة تقني رياضي، وتعديلات أخرى تتعلق بميدان الرياضيات، والإعلام الآلي، والصيدلة.

وقد تم ادراج المدرستين العليتين الجديدتين في الفلاحة الصحراوية، والمفتوحتين بولايتي الوادي وأدرار في المنشور. وكذا فتح مدرسة عليا لأساتذة الصم البكم بالجزائر. بالإضافة إلى أن المنشور يحتوي على اقتراح غلق بعض عروض التكوين التي تعرف اقبالا ضعيفا جدا من قبل الطلبة.
وقد حدد، ضمن هذا المنشور، تاريخ انطلاق الدروس بالنسبة للسنة الجامعية المقبلة، يوم السبت 17 سبتمبر 2022، إذا سمحت الظروف الصحية بذلك.

بخصوص تعزيز شبكة الهياكل البيداغوجية والخدماتية:
يتوقع استلام، نحو 45.000 مقعد بيداغوجي جديد تتوزّع على ثلاثة عشرة (13) ولاية هي: عنابة وبرج بوعريريج، وتبسة، وتيارت، وقالمة، وتلمسان، وتيسمسيلت، والشلف، والجزائر العاصمة، والبليدة، وعين الدفلى، والأغواط، والمدية. وأكثر من 26 ألف سرير، تتوزّع على إثنا عشرة (12) ولاية هي: قسنطينة، وسطيف، ومسيلة، وتبسة، وقالمة، والشلف، وتيارت، والجزائر العاصمة، وتيزي وزو، وعين الدفلى، والأغواط، وتيبازة. وكذا مكتبة مركزية بمدينة خميس مليانة، ومطعمان مركزيان بكل من بسكرة وخنشلة، من أجل وضعهم حيز الخدمة خلال السنة الجامعية المقبلة. وتظهر حصيلة هذه المنجزات حجم الاستثمارات التي تقدمها الدولة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

في مجال البحث العلمي:
سيتم تمويل مجال البحث العلمي ومراكزه، عن طريق اعتماد اجراءات جديدة، من خلال إدماج الميزانية المخصصة لهذه المؤسسات البحثية ضمن الميزانية العامة للمؤسسة.

أما في مجال التنظيم:
فقد تمت المصادقة بالأمس من قبل أعضاء مجلس الأمة، على القانونين المتعلقين بالمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، وكذا الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا، وجعلهما ضمن مجموع الهيئات الاستشارية في البلاد، تكريسا لمبادئ دستور أول نوفمبر 2020، وتنفيذا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية والسلطات العليا للبلاد، القاضية بضرورة إيلاء مكانة هامة للهيئات العلمية والبحثية، باعتبارها أداة هامة لترقية البحث الوطني في مجال الابتكار التكنولوجي والعلمي، واقتراح التدابير الهادفة إلى تنمية القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير، وتقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تثمين وتعزيز نتائج البحث، خدمة للاقتصاد الوطني وتحسين مسار التنمية المستدامة.

بالنسبة لعملية توظيف الأساتذة:
فقد تم اعداد مشروع النص التنظيمي الذي يؤسس لسياسة جديدة سيعتمدها القطاع في توظيف الأساتذة الباحثين، وسيتم الإعلان عن مسابقات التوظيف هذه السنة، حسب هذه الرؤية الجديدة، فور استكمال اجراءات تطبيق هذا النص مع المعنيين بهذه العملية، حتى تتمكن المؤسسات الجامعية من توظيف الأساتذة الجدد قبل شهر سبتمبر المقبل ليكونوا ضمن الفريق البيداغوجي للسنة الجامعية المقبلة.

فيما يخص البرنامج الخاص بتصنيف مؤسسات التعليم العالي الجزائرية (CEESA):
لقد أعدّ القطاع، ولأول مرة في الجزائر، نظام رقمي خاص بتصنيف مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.
مع العلم، بأن خمس (05) مؤسسات الأولى في التصنيف الوطني، ستحظى بمرافقة القطاع، لتكون ضمن خمس مائة (500) جامعة الأولى في التصنيف العالمي، وهو الهدف المنشود، المدرج في برنامج عمل الحكومة (2021-2024).
وأدعو بهذه المناسبة جميع المؤسسات الجامعية للمشاركة في المسابقة، التي ستنظم هذه السنة، في هذا المجال.

أما بخصوص تطوير الحوكمة:

فقد تم اعداد أرضية رقمية خاصة بضبط عملية الحوكمة في كل المؤسسات الجامعية، ليتم وضعها حيز التنفيذ خلال الدخول الجامعي المقبل.

وقد تم وضع الرابط الخاص بهذه العملية تحت تصرف جميع المؤسسات الجامعية، للاطلاع عليها، والتي ستمكننا بدون شك، من اجراء التقييمات المرحلية في الوقت المناسب، كما ستمنحنا هذه الآلية فرصة الحصول على المعطيات المتعلقة بالأهداف القابلة للقياس، لكل التكوينات المفتوحة على مستوى كل المؤسسات (المسجلون، حسب الجنس، ...)، والتي ستكون بمثابة أداة حوكمة عصرية وضرورية، من شأنها مساعدة القطاع وتوجيهه من أجل اتخاذ القرارات اللازمة.

وأود أن أشير إلى أن التحضيرات الخاصة بالأسبوع الوطني العلمي، الّذي سيقام بولاية سطيف، تشرف على نهايتها، حيث تم اختيار 12 محاضرة حول المواضيع المدرجة في البرنامج وهي الأمن الغذائي، والأمن الطاقوي، وصحة المواطن. كما أنّ التصفيات الولائية والجهوية قد انتهت، في مختلف النشاطات الرياضية والثقافية، وقد حددت التصفيات النهائية في الفترة من 12 ماي إلى غاية 14 ماي 2022، لانتقاء المشاركين في الأسبوع العلمي. وقد تم تجنيد النوادي العلمية والثقافية بكل المؤسسات الجامعية، وقد شارك في التصفيات أكثر من 35 ألف طالب. أما بخصوص تنظيم مسابقة دكتوراه في 180 ثانية، فقد تم إحصاء أكثر من 117 مشارك، وسيتم انتقاء تسعة (09) مشاركين منهم للمشاركة في الأسبوع العلمي خلال الأيام القليلة القادمة.

وأدعوكم، لمواصلة الجهد لإنجاح هذا الأسبوع العلمي.

وكما تعلمون، فإن القطاع قد سطر برنامجا ثريا ومتنوعا، طِيلَة سَنَة 2022، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين (60) لاسترجاع السيادة الوطنية، على المستويين المحلي والمركزي، وشرع في تنفيذه، وقد أعطيت لإشارة انطلاق البرنامج المركزي يوم 19 مارس 2022، من وهران بمناسبة إحياء يوم النصر، وأدعو كل المسؤولين إلى تنفيذ هذا البرنامج كل من موقعه، والمساهمة في إنجاحه.

وفي الختام، أدعوكم أنتم مديرو ومسيرو مؤسسات القطاع الجامعية والبحثية والخدماتية، وأنتم أعضاء الأسرة الجامعية من نقابات وجمعيات طلابية، وأساتذة وعمال وطلبة، للانخراط رسميا في تجسيد الآفاق التي سطرها القطاع ضمن مخطط عمله، المتضمن في برنامج عمل الحكومة. وإلى مواصلة العمل والتجند، في إطار روح الفريق الواحد، لتحسين نوعية التكوين والبحث وتطوير آليات الحوكمة وعصرنتها، وتشجيع حرية المبادرات في المؤسسات الجامعية والبحثية والخدماتية، والمساهمة في تحيين وتكييف القوانين التي تضبط سيرها، وفق المقتضيات الحالية الوطنية والمجتمعية، وكذا المقتضيات الدولية.

ونحن على أبواب شهر رمضان الفضيل أسأل الله أن يوفقنا جميعا لصيامه وقيامه، وأن ينعم علينا وعليكم بالصحة والهناء. كما أتمنى للجميع عطلة ربيعية سعيد وممتعة.

أشكركم على كرم الإصغاء

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته